

الدكتورة نيكول بلوز بايكر - باحثة وكاتبة في الشؤون الاقتصادية
البروفسور مارون خاطر - باحث في الشؤون المالية والاقتصادية

منذ انزلت الأزمة بلبان إلى المحذور، وأمام كل موجة تدهورٍ لسعر الصرف، يعود موضوع "#مجلس النقد" بقوة إلى الواجهة الإعلامية ليتسلل منها إلى منتديات الاقتصاد والسياسة. في كل مرة، تتولى جهة محلية التسويق لتسجيل آتٍ من وراء البحار يبدأ صاعقاً بتشخيصه وينتهي ملتبساً بنتائجه وبأهداف ناشره وداعميه. في الأساس، لا يمكن أن يكون للنقد طبيب متخصص وعلاج كونيّ وحيد ومُستسَخ من يَمْرَض فعلاً هو الاقتصاد، فإن طاب، تعافى النقد. أما أطباء الاقتصاد فعليهم بالتشخيص والعلم والثقافة والتواضع والخلق والتحرر من الوعود والقيود سبيلاً وحيداً إلى الافئحة. يعود نجاح "مجلس النقد" في بلدان معينة كما فشلته في بلدان أخرى إلى خصائص اقتصاد هذه البلدان مما يلغي إمكان اعتماده كمنتجٍ علاجيٍّ موحدٍ وشامل. لذلك فتسويفه كحلٍّ سحريٍّ وفوريٍّ يعدُّ مغامرة خطيرة ومُربية في أهدافها ونتائجها.

يُعرّف صندوق النقد الدولي "مجلس النقد" (Currency Board)، أو "مجلس العملة"، على أنه "نظام نقدي يركز على التزام قانوني يثبت سعر صرف العملة المحليّة ويفرض قيوداً على سلطة الإصدار". يتولى "مجلس النقد" إصدار العملة بعد تأمين تغطيتها بالكامل باحتياطيّ من عملة أجنبية محددة تسمى "عملة الربط"، تاركاً رسم السياسة النقدية لقوى السوق التي تمتلك العملة الورقية والودائع لدى المصارف. الحاجة إلى الخبرات وغياب الصديقة وضغوط المضاربة والتضخم كانت الدافع الأساسي لاعتماد بعض البلدان "مجلس النقد". عُرف عن "مجلس النقد" تميزه بالبساطة التشغيلية والفاعلية في معالجة ارتفاع التضخم كما في ضبط الإنفاق الحكومي وفي بناء الصديقة والثقة. تذهب بعض الدراسات إلى اعتبار "مجلس النقد" عاملاً مشجعاً للاستثمار ولجذب رؤوس الأموال ودافعاً لخفض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات. في مقابل هذه المميزات، يعاني "مجلس النقد" الكثير من العيوب البنوية والتطبيقية التي أدت إلى تراجع اعتماده وإلى حصر استعماله ضمن أطرٍ محدّدة جداً.

أما في لبنان، فلا يمكن أن يُشكّل "مجلس النقد" حلاً للأزمة، ليس بسبب عيوبه البنوية والتطبيقية فحسب، بل لأن الكثير من مميزات لا تتلاءم مع الواقع السياسي والأمني والاقتصادي والنقدي والاجتماعي للبنان. من ناحية ثانية، بالإضافة إلى سوء توقيتته، ينطوي الطرح المسوّق على الكثير من المغالطات النظرية والعملية التي تشكّل حاجزاً جدياً أمام تطبيقه. في سياق متصل، تجدر الإشارة إلى أن إحدى دراسات صندوق النقد الدولي ركزت على عدم التثبيت من امكان نجاح "مجلس النقد" في جميع الدول. شددت هذه الدراسة أيضاً على ضرورة معالجة الازمات المصرفية للدول قبل البحث في تغيير السياسات النقدية المعتمدة. يتطلّب ذلك وجود مؤسسات ذات كفاءة وصدقية عالية، وهي إن وجدت تلغي الحاجة إلى "مجلس النقد".

انطلاقاً مما تقدم لا يمكن أن يكون "مجلس النقد" حلاً في بلد يعاني قطاعه المصرفي انهياراً مشهوداً. فهذا الطرح يجرد المصرف المركزي من مهماته التقليدية. نتيجة لذلك، فهو يَضَع القطاع المصرفي المُحتَضِر في مواجهة مباشرة وقائلة مع نتائج غياب السياسات النقدية، وانعكاسات تقلبات معدلات الفوائد المتأثرة بعملة الربط، ومنع المصرف المركزي من امداد المصارف بالسيولة. أضف إلى ذلك أن "مجلس النقد" المسوّق يَلحظ تغطية كاملة للمطلوبات النقدية للمصرف المركزي بالليرة فقط عبر استعمال غير قانوني للاحتياطي الإلزامي المتهاوي أصلاً. إلا أن التحويل المُحتَمَل للودائع المُحتَجَزَة إلى الليرة بغيّة استبدالها سيُضفي إلى زيادة حتمية لحجم الكتلة النقدية فيتآكل الاحتياطي ثم تُستنفد السيولة وينهار المجلس والاقتصاد معاً (كما حصل في الأرجنتين). من جهته، سيؤدّي وضع أي قيود على عمليات السحب والتحويل إلى ضرب الثقة بمجلس النقد وإلى اشتعال السوق السوداء من جديد. أمّا الكلام على حلّ يستثنى كارثة الودائع المقومة بالدولار أو على تهافت غير مسبوق على التحويل إلى الليرة فيفتقد المنطق. تؤكد هذه المعطيات استحالة اعتماد "مجلس النقد" كحلّ سحريٍّ عاجل يسبق التوزيع العادل لخسائر المصارف وإعادة هيكلة القطاع المصرفي اللبناني.

اقتصادياً، يركز طرح "مجلس النقد" بسُخخته اللبنانية على قراءة خاطئة لمقاربة فريدمان (Friedman) النقدية التي تعتبر أن زيادة مؤشر الاسعار سببه ازدياد حجم الكتلة النقدية في غياب للنمو. لذلك فإن السيطرة على حجم الكتلة النقدية، وإن كان يؤدي إلى استقرار مؤشر الاسعار، فانه لا يحفّر النمو، بل إنّ زيادة الكتلة النقدية يجب ان تكون متلازمة مع النمو. بناءً على ما تقدّم، لا يمكن لأي معالجة للأزمة الاقتصادية أن تنطلق من اعتبار سعر الصرف مسبباً لها. فتدهور سعر الصرف ليس إلا نتيجة لهذه الأزمة التي سببها عدم الاستقرار السياسي والأمني وتغييب دولة القانون واستشراف الفساد وعدم كفاءة الحكومات المتعاقبة وغياب التخطيط. إن ما أوصل لبنان إلى ما هو عليه اليوم ليس ارتفاع سعر الصرف بل خطف الدولة وقرارها وقيام دويلات داخل حدودها مما يمنعها من بسط سيادتها على كامل اراضيها ومن ضبط معابرها. ليست أزمة لبنان نقدية أو حتى اقتصادية ومالية، بل سياسية بامتياز. ما نعيشه اليوم هو نتيجة لخيارات سياسية عزّلت لبنان عن العالم وقوّضت معالم الدولة واطلقت العنان للفساد وأدت إلى استنفاد الدولار. من ناحية ثانية، لو كان التحكم بسعر الصرف حلاً للأزمات الاقتصادية، فكيف يفسّر أصحاب العلم والشأن الركود الاقتصادي الذي عانت منه اليونان بعدما دخلت منطقة اليورو حيث باتت لديها عملة موحدة؟ ألم تذهب اليونان في ما فعلت أبعد من "مجلس النقد"؟

اقتصادياً أيضاً، من يقرر عملة الرّبط؟ وهل الوقت مناسب أصلاً لربط الاقتصاد بعملة واحدة؟ إنّ أي ارتفاع لقيمة عملة الربط يسبّب ارتفاعاً في كلفة الإنتاج المحلي ويشكل عائقاً أمام التصدير بسبب ضربه الميزة التنافسية المنخفضة أصلاً بسبب شح المواد الأولية. قد يساهم الارتفاع في قيمة عملة الربط في الحد من التهريب، الا أنه يضرب جميع مقومات الاقتصاد الحقيقي من زراعة وصناعة وتجارة. قد ينجح "مجلس النقد" في خفض العجز ولجم الفساد (ولو جزئياً)؛ إلا أنّ غياب السياسة النقدية يلغي القدرة على خفض البطالة وتحفيز الاقتصاد. من ناحية ثانية، أيعقل أن يركز إنشاء "مجلس النقد" على الاحتياطي الإلزامي لمصرف لبنان بما يخالف الانتظام العام؟ وإن لم يكن كذلك، فكيف لدولة مستوردة وعاجزة أن تؤمّن تدفقاتٍ نقديةً فائضة تستعملها لتغطية العملة؟ نسأل أيضاً، كيف لبلد يفتقر إلى أدنى مستويات الجودة المؤسسية والحوكمة والاستقرار السياسي وسيادة القانون أن يجذب الاستثمارات؟ نتساءل أخيراً، كيف يجرؤ عاقل على طرح تعويم الليرة لمدة شهر في بلد تهوي عملته بوتيرة يومية؟ فعلى أي معدّل تضخم سيستقر الاقتصاد إذا استعملنا نظرية فريدمان نفسها؟

أمّا قانونياً، وإذا كان لا بدّ من تعديل على قانون النقد والتسليف، فلنعدّل نصّ المادة 91 ونلغي امكانية اقراض الحكومة "في ظروف استثنائية الخطورة وفي حالات الضرورة القصوى"، بدلاً من أن ننسف نظامنا المصرفي. ما الذي يبرر تفويض استقلالية المصرف المركزي وما الذي يدفعنا الى الاعتقاد أنّ من لا يحترم هذه الاستقلالية سيحترم شروط "مجلس النقد"؟ تشكّل استقلالية المصرف المركزي إحدى الركائز الأساسية لإطار العمل الجديد لتعزيز مشاركة صندوق النقد الدولي في الحوكمة ومكافحة الفساد، والتي تهدف إلى جعل المصرف المركزي أكثر صدقيّة. إن ترسيخ الاستقلالية القانونية والفعليّة للمصرف المركزي عبر إقرار إصلاحات مالية ومصرفية، يضمن الإبقاء على المرونة في معالجة المشاكل المتعاقبة والمتعددة. تشكّل هذه الاستقلالية ضامناً لعدَم خطف القرار المالي والنقدي كما حُطِف القرار السياسي والسيادي. تُشير في سياقٍ متّصل الى أن صندوق النقد الدولي عارض بشدّة اعتماد "مجلس النقد" في إندونيسيا لاعتقاده أنه يساهم في تعزيز الديكتاتورية وهي ذات أشكال متعدّدة. أما الذين يزوّن في "مجلس النقد" حلاً فورياً فعليهم أن يدركوا أن التصويت على تحويل لبنان إلى دولة مدنية قد يستغرق وقتاً أقل من إقرار "مجلس النقد" في الهيئة العامة!